

الصفحة	العنوان
01	مقدمة .
05	الفصل الأول : الإطار القانوني لسلطة الإدارة في التعديل الإنفرادي للعقد الإداري .
06	المبحث الأول : مفهوم السلطة الإدارة في التعديل الإنفرادي للعقد الإداري .
07	المطلب الأول : وجود سلطة الإدارة في التعديل الانفرادي للعقد الإداري .
07	الفرع الأول :موقف الفقه .
07	أولا :الاتجاه المؤيد .
08	ثانيا:الاتجاه المعارض .
08	ثالثا : موقف الفقه العربي .
09	الفرع الثاني :موقف المشرع الجزائري .
10	المطلب الثاني : أسس و شروط سلطة التعديل الإنفرادي للعقد الإداري
10	الفرع الأول : الأساس القانوني لسلطة التعديل .
10	أولا : السلطة العامة كأساس قانوني لحق التعديل .
11	ثانيا :فكرة المرفق العام كأساس لحق الإدارة في التعديل .
11	ثالثا : حق التعديل م ستمد من النصوص القانونية .
12	الفرع الثاني : شروط استعمال سلطة التعديل الإنفرادي للعقد الإداري.
12	أولا : اقتصار تعديل العقود على نصوصه المتصلة بتسيير الموقف العام .
12	ثانيا : إحترام قواعد المشروعية .
13	ثالثا : إقتصار التعديل على موضوع العقد .
13	رابعا : مدى إشتراط تغيير الظروف .
13	المبحث الثاني : نطاق وصور سلطة التعديل الإنفرادي في العقد الإداري .
13	المطلب الأول : نطاق سلطة التعديل الإنفرادي للعقد الإداري .
14	الفرع الأول :عدم تجاوز إمكانية المتعاقد .
14	الفرع الثاني : عدم تجاوز الضوابط الاتفاقية .
14	الفرع الثالث : التزام الإدارة بالقيود التشريعية للتعديل .
14	المطلب الثاني : صور تعديل سلطة التعديل الإنفرادي للعقد الإداري .
15	الفرع الأول : التعديل في حجم الاداءات .
15	أولا : التعديل الكمي للأعمال بالزيادة .
15	ثانيا : التعديل الكمي بإنقاص التزامات المتعاقد .

16	الفرع الثاني : التعديل في وسائل تنفيذ الاداءات .
16	الفرع الثالث : التعديل في مدة العقد .
16	الفرع الرابع : سلطة الإدارة في تعديل الأسعار المتفق عليها في العقد.
18	خلاصة الفصل الأول
19	الفصل الثاني : المنازعات الناشئة عن التعديل الإنفرادي للعقد الإداري و ضمانات المتعاقد في مواجهة سلطة تعديل .
20	المبحث الأول : تنفيذ التعديل الانفرادي للعقد الإداري .
20	المطلب الأول : التسوية الودية .
20	الفرع الأول : تبني الحل الودي كألية للنزاعات الناشئة عن التعديل .
23	الفرع الثاني : التحكيم كألية لفض نزاعات تعديل العقد الإداري .
24	المطلب الثاني : التسوية القضائية .
25	الفرع الأول : اختصاص القضاء الكامل بالنظر في المنازعات سلطة التعديل .
26	أولا : دعوى الحصول على المبالغ المالية .
26	ثانيا : دعوى إبطال بعض التصرفات الصادرة من الإدارة على خلاف التزاماتها التعاقدية.
26	ثالثا : دعوى فسخ العقد .
26	رابعا : دعوى البطلان .
26	خامسا : المنازعات المستعجلة الخاضعة للقضاء الكامل .
27	الفرع الثاني : اختصاص القضاء للإلغاء بالطعن في قرار التعديل .
29	المبحث الثاني : ضمانات المتعاقد في مواجهة سلطة التعديل الانفرادي للعقد الاداري .
29	المطلب الأول : حق المتعاقد في إعادة التوازن المالي للعقد.
29	الفرع الأول : تعريف نظرية فعل الأمير .
30	الفرع الثاني : شروط نظرية فعل الأمير .
30	المطلب الثاني : حق المتعاقد في التعويض و الفسخ .
31	الفرع الأول : حق المتعاقد في التعويض .
32	أولا : المسؤولية التعاقدية .
32	ثانيا: المسؤولية التقصيرية .
32	الفرع الثاني : حق المتعاقد في الفسخ .
32	أولا : في حالة تجاوز الحد الاقصى المقرب للتعديلات .
33	ثانيا : في حالة فرض أعباء جديدة ترهق المتعاقد .

33	ثالثا : قلب إقتصاديات العقد .
34	خلاصة الفصل الثاني
38	قائمة المصادر و المراجع .
44	الفهرس .
47	الملخص باللغة العربية .
47	الملخص باللغة الفرنسية .